



Ref: 522 / 17

جنيف
GENEVA

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations office and other International organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to the letter of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights dated 21th April 2017 regarding the contributions of the states for the preparation of his upcoming thematic report for the 37th session of the Human Rights Council has the honor to transmit herewith the Iraqi official reply, submitted by the Ministry of Justice and Ministry of Labour and Social Affairs regarding this subject.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



Geneva, 28th July 2017

enclosure:

- The Iraqi official reply.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights



اجابة حكومة جمهورية العراق على الاستبيان بشأن اثر الديون الخارجية على التمتع بجميع حقوق الانسان

1. ان التخفيضات الى طرأت على الموازنة العامة لجمهورية العراق واجراءات التقشف التي مارستها الحكومة العراقية لم تؤثر على رواتب المتقاعدين اذ ان نسبة الاشتراكات التي يتم استقطاعها من العامل وصاحب العمل ثابتة بموجب احكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي اذ تقوم بدفع كافة الاستحقاقات المتوجبة عليها للعمال المضمونين لديها ، كما ان الضمان الاجتماعي حق اساسي من حقوق الانسان التي يكفلها الدستور وان الدائرة من الدوائر الممولة ذاتيا ولا تتأثر بالاجراءات التقشفية لعدم ارتباطها بالخرينة ، علما ان رواتب المتقاعدين تعتبر من اولويات الحكومة التي عملت على عدم المساس بها باعتبارها حقا اساسيا لهم ، كما ان انخفاض اسعار النفط والمشاكل الاقتصادية العالمية اضافة الى تكاليف الحرب على الارهاب التي يخوضها العراق نيابة عن العالم قللت من التخصيصات المالية.

2. فيما يخص الفقرة الخاصة بسوق العمل في العراق وواقع القوى والايدي العاملة فان سوق العمل هو مسح خاص بسوق العمل الوطني يهدف لوضع حقائق ومؤشرات علمية دقيقة عن واقع القوى والايدي العاملة في البلاد وكيفية الاستفادة منها ويمكن استغلال كلمات هذا التعريف في انشاء جميع اليات وخطط الشعبة للعمل بصورة جيدة ومن خلاله ايضا يمكن تكوين مؤشرات ورؤى مستقبلية لاستيعاب الموارد البشرية في القطاعين الخاص والعام ثم وضع البرامج التشغيلية ووضع اسس وافكار لتأهيل القوى العاملة بما يناسب السوق المحلية ومتطلبات التنمية في البلاد ، وعلى ضوء مسوحات الفرق الميدانية لاقسام دائرة التشغيل والقروض واقسام التفتيش والخدمات الصناعية للقطاع الخاص قد تبين القطاع الخدمي والتجاري هما الاكثر استقبالا للعمل وان القطاع الصناعي والزراعي هما اكثر ضعفا بسبب سيطرة عصابات داعش على المناطق الزراعية في العراق مما ادى الى تراجع

الزراعة في المناطق المعروفة بنشاطها الزراعي الذي اثر بدوره على النشاط الصناعي المعتمد على الزراعة للعمل في القطاع الخاص في المدينة.

3. فيما يخص القطاعين الزراعي والصناعي في العراق فلا بد من العمل على:

- الحد من ظاهرة البطالة بكل انواعها التي لها سلبيات كثيرة على الواقع الاقتصادي في البلد.
- دعم القطاع الانتاجي بكل الطرق المتوفرة سواء قروض او مساحات من الارض او انواع الطاقة.
- الحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة والتي لها اثر سلبي على واقع سوق العمل لذلك يتطلب اجراء مسوحات فصلية او سنوية لسوق العمل في القطاع الخاص كي تصل الدولة الى دراسة سوق العمل الوطني بصورة منفصلة يمكن الاعتماد عليها في وضع الحلول الجذرية.